



عوامل التحول الديمقراطي وتداعياتها على الوضع الإقتصادي في الجزائر

The Factors of Democratic Transition and Their Effect on the Economic Situation in Algeria

ط.د. بن أحمد فاطمة الزهراء

د. بن أحمد نادية*

مخبر ادارة الابتكار والتسويق، جامعة جيلالي ليايس سيدي
بلعباس، الجزائرجامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس،
الجزائر

benahmednadia@yahoo.com

nadia.benahmed@univ-sba.dz

تاريخ النشر: 2021/08/01

تاريخ القبول: 2021/05/06

تاريخ الإرسال: 2020/12/01

ملخص:

تسعى هذه الدراسة الى تحليل اشكالية المؤثرات المساهمة في عملية التحول الديمقراطي وتداعياتها على الجانب الاقتصادي الوطني، هذه الاخيرة التي تضيفي على الموضوع اهمية كبيرة، خاصة وان التغيير السياسي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ نهاية الثمانينات لم يكن تلقائيا، الأمر الذي يهدف بنا إلى اكتشاف الأسباب والخلفيات المساهمة في ذلك، باستخدام المنهج التحليلي وكذا الوصفي من خلال تحليل الافكار ووصف خصوصياتها، مع إعتداد منهج دراسة الحالة في الجانب الإجرائي للاقتصاد السياسي الجزائري حسب مقتضيات البحث، للتوصل الى أهم النتائج المتبلورة في تأكيد العلاقة التأثيرية المتبادلة بين عملية التحول الديمقراطي والوضع الإقتصادي، وانتقال الجزائر من النهج الإشتراكي إلى النهج الليبرالي، مع تسارع الأحداث والإصلاحات السياسية والإقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية والوطنية.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي- الإصلاح الاقتصادي- تحولات البيئة الداخلية والخارجية -التغيير السياسي والاقتصادي الوطني.

Abstract :

This study seeks to analyze the problem of influences contributing to the process of democratic transition and its repercussions on the economy national side Which gives great importance to the subject, Especially since the political and economic change that Algeria has witnessed since the end of the 1980s was not automatic, This is aimed at discovering the reasons and backgrounds that contribute to this, using the analytical descriptive method by analyzing ideas and describing their specifics, while adopting the method of field study in the procedural aspect of the Algerian political economy according to the requirements of the research, The most important results were reached in confirming the mutually influential relationship between the process of democratic transition and the economic situation, and Algeria's transition from a socialist approach to a liberal approach, with the acceleration of political and economic events and reforms in line with international and national developments.

Key Words: Democratic transition ; Economic reform ; Transformations of the internal and external environment; National political and economic change.

JEL Classification: P24.

*مرسل المقال: بن أحمد نادية (nadia.benahmed@univ-sba.dz)



المقدمة:

شهدت معظم دول العالم الثالث منذ نهاية الثمانينات انتشارا للمد الديمقراطي في إطار الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي استجابة لمتطلبات الواقع السياسي والاقتصادي المحلي والدولي، وتُعد الجزائر أحد الدول النامية التي اتجهت نحو النهج الديمقراطي والتي ساعدتها في ذلك مجموعة من العوامل الوطنية كان أبرزها أحداث 05 أكتوبر 1988، هذه الأخيرة التي نتجت عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واستمرارية نظام الحزب الواحد في سدة الحكم، إضافة إلى التحديات الخارجية المختلفة التي كان لها دورًا بارزًا في انتقال الجزائر من النهج الاشتراكي إلى النهج الليبرالي، هذا الأخير الذي انعكس على الوضع الاقتصادي عبر إدخال مجموعة من التغييرات والتعديلات بُغية التحول إلى اقتصاد السوق.

ومن هنا، سنتناول دراسة مختلف المؤثرات في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر مع التطرق إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها، وسيكون ذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

- هل أثر التغيير في ظل التحولات الداخلية والخارجية التي شهدتها عملية التحول الديمقراطي في الجزائر تأثيرا واضحا على سياستها الاقتصادية؟ وماهي أهم تداعياتها على الوضع الاقتصادي الوطني؟

- وكإجابة مسبقة للإشكالية، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة تأثيرية متبادلة بين النزعة الديمقراطية والاقتصادية على حد سواء .

- تتركز طبيعة السياسات الاقتصادية السائدة في الجزائر على مدى تفعيل عملية التحول الديمقراطي .

منهجية الدراسة: تضمنت الدراسة أكثر من منهج، ومن ذلك المنهج التحليلي الذي ساعدنا على تحليل عملية التحول الديمقراطي، والسياسات الاقتصادية الوطنية مع استخدام المنهج الوصفي، الذي وصف مدى فعالية التغيير السياسي بعد اقرار التعددية والانفتاح، وكذا التغيير الاقتصادي بعد الخروج من النهج الاشتراكي والدخول في اقتصاد السوق، وصولا لمنهج دراسة الحالة الذي خصص الدراسة في الجزائر كحالة مستقلة، بعرض اقتصادها السياسي بعد اواخر الثمانينات وبداية موجة التحول الديمقراطي منذ 1989.

- **محتوى الدراسة،** فسنحاول معالجة الموضوع من خلال العناصر التالية:

- الإطار المفاهيمي

-العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي

-العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي

-تداعيات التغيير السياسي على التغيير الاقتصادي



I. الإطار المفاهيمي:

يمكن القول بأن مصطلح "التحول" يبدو مفهوما عمليا أكثر منه مصطلحا علميا بفضل المنحى الديمقراطي الذي أخذه. ويعني "التحول الديمقراطي": تغيير الإجراءات السياسية لإرساء الديمقراطية وهذا ما وصفه "صامويل هانتقوتن" بالتحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية، كما ينظر البعض إلى التحول على أنه عملية تقتضي إعادة النظر في المبادئ ومراجعة القيم السياسية السائدة بسبب عدم مواكبتها لمتطلبات العصر، والتوجه نحو الالتزام بمبادئ وقيم جديدة بديلة، كأن يحدث تغيير في القيادة السياسية يليه تغيير في ممارسة السلطة. (صامويل، 1993)

فالتحول الديمقراطي يتمثل في التغيير التدريجي للأوضاع السائدة ليصل إلى اعتماد أسلوب جديد في تسيير النظام السياسي، مثلما وقع في الجزائر سنة 1989 عبر عملية الانتقال الديمقراطي و التي تعتبر أحد أخطر مراحل التحول الديمقراطي، نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات .

بينما شهد مصطلح "الإصلاح الاقتصادي" كجزء من الفكر التنموي مقابل موضوعي في الواقع الاجتماعي والسياسي ممثلا بمفاهيم مثل العقلانية والحرية والقانون والديمقراطية قبل أن يظهر في مفاهيم أحادية الطابع مثل النمو والإنتاج، الاستهلاك، الربح والخسارة. و يشمل الإصلاح الاقتصادي كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني، والتسيير الكفء له وفقا لآليات السوق، بما يمكنه من الانتعاش والازدهار، وبما يسهل تكامله مع الاقتصاديات الإقليمية، واندماجه في الاقتصاد العالمي (غسان، 2008).

II. العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي:

في هذا الإطار سنتطرق إلى المؤثرات الداخلية التي لعبت دورا بارزا في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، ويمكن حصرها كالتالي:

1. المؤثرات السياسية:

من بين العوامل الداخلية التي ساهمت في الانطلاق للمسار الديمقراطي نجد القاعدة التقليدية للنظام السياسي الجزائري، التي مثلت نقطة ضعفه خاصة في عقد الثمانينات بفقدانها للشرعية السياسية التي تستمد من تأييد المواطنين للسلطة بكونهم مصدرا لها، إضافة إلى قيامه على القوة بفعل الصراع الذي وقع بين الفرقاء السياسيين المتنافسون على السلطة منذ نهاية حرب التحرير، وهو المظهر الذي أكد استمراره من خلال أساليب العنف والصراع حول السلطة، حيث سيطر الحزب الواحد على السلطة وعمل على توجيه دفة النظام إيديولوجيا وسياسيا وعسكريا (عنصر، 1996)، وهو الأمر الذي أقصى بقيه القوى السياسية والاجتماعية المختلفة ناهيك عن تميز هذا النظام بمشكلات محورية نجملها في التالي:

1.1. مشكلة الشرعية: تشير إلى التمحور حول الاتفاق بهدف الوصول إلى الموافقة العامة والقبول بالنظام

السياسي، كما تعني الاعتراف بسلطته السياسية ومسألة الرضى عنها من قبل المواطنين بالمرر الذي تأخذه السلطة بعين اعتبارها في عملية إصدار القوانين والإدارة الاجتماعية على المستوى الداخلي، وهو الأمر الذي فقدته السلطة



المركزية في ظل سيادة الحزب الواحد مما عرض بنيتها التقليدية للتهديد والانحيار الشرعي، الذي يمنحه الشعب للحكام والبنى السياسية والإيديولوجية السائدة (خالد، 2004)

2.1. مشكلة الهوية: تعني غياب فكرة المواطنة بين أفراد الدولة، حيث نجد تعدد الولاءات السياسية (ناجي، 2006) وتبدو مشكلة الهوية من أخطر المشاكل التي يواجهها النظام الجزائري خاصة، وهو الأمر الذي زاد من تضارب الاختلافات في البلاد، ونشوب العنف السياسي الذي عمر طيلة عشرية كاملة ومازالت آثاره إلى يومنا هذا.

3.1. مشكلة المشاركة السياسية: تمثل المشاركة السياسية العلاقة القائمة بين المواطنين والسلطة الحاكمة بهدف التأثير في عملية صنع القرار، ومدى قدرة المؤسسات السياسية والنخب الحاكمة على استيعابها (إسماعيل و عبد الحليم، 2003)، وهو الأمر الذي افتقرت له الجزائر من خلال عجز مؤسساتها عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية التي أقصاها حكم الحزب الواحد، مما زاد من فتح المجال لإعلان احتجاجات أكتوبر 1988 للمطالبة بالتغيير والاتجاه نحو التعددية الحزبية والسياسية.

4.1. مشكلة التنشئة السياسية: يقصد بها العملية التي تشكل الاتجاهات السياسية والثقافية داخل المجتمع بالنقل الثقافي عبر الأجيال، وفي هذا المجال لا تزال الجزائر تعاني نقائص تاريخية سلبية، تتمثل أساسا في طول الفترات التي غاب فيها العمل السياسي وسوء الحصيلة بالنسبة للفترات التي شهدت مثل هذا العمل (صالح، 2012).

5.1. مشكلة التوزيع: تتعلق هذه الأخيرة في سيطرة فئات معينة على العملية التوزيعية التي تمثل جوهر النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية، مما يزيد من تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة (محمد عامر، 2002). وانطلاقا من هذه الأوضاع المتأزمة التي أبدت بوادر ضعف النظام والتي أفقدته سيطرته شبه المطلقة على المجتمع، ما أدى إلى ظهور احتجاجات عنيفة عرفتها مناطق متعددة من البلاد كانت بدايتها مع الربيع الأمازيغي الذي قادته الحركة الثقافية البربرية في 1980 في منطقة القبائل، وتلتها اضطرابات في الأحياء الشعبية في العاصمة مثل القصبة، وجاءت بعدها الاضطرابات التي عاشتها منطقة شرق البلاد في قسنطينة، سطيف وعنابة في 1986 ومن ورائها الانتفاضة الشعبية، التي شملت كل مناطق البلاد في 5 أكتوبر 1988 وكانت أكثرها عنفا وتأثيرا على النظام السياسي (عنصر، 1999)، فقد جاءت كتعبير عن وضعية الإقصاء والتهميش الاجتماعي.

2. المؤثرات الاجتماعية:

من العوائق الاجتماعية التي مهدت الطريق للتحويل الديمقراطي في الجزائر، نجد البطالة التي أصبحت ظاهرة منتشرة وملازمة للاقتصاد الجزائري، خاصة وأن محاولات وقف زحف هذه الظاهرة أو التقليل من حدتها التي بادرت السلطات المسؤولة بوضعها قد باءت كلها بالفشل، إضافة إلى فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية واتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة. وبالنسبة للعائق السكاني أو الديمغرافي فقد تضاعف منذ نهاية السبعينات حيث بلغ نسبة 3.2 % أي بزيادة قدرها 800 ألف نسمة سنويا



(ناجي، 2006، صفحة 832)، فيلاحظ ارتفاع النمو الديمقراطي بشكل كبير بما يهدد الموارد الاقتصادية المتاحة من جهة وتركيز النسبة الغالبة منهم في الشمال الجزائري من جهة أخرى، مما أفضى باكتظاظ سكان القرى في المدن الكبرى والمناطق الصناعية بحثا عن العمل وعن ظروف حياة أفضل (اسماعيل، 2003)، حيث يفرض هذا الوضع التكفل بالمناطق التي تزخر بالسكان قبل غيرها من المناطق الخالية أو الشبه خالية من السكان، وقد أدت عمليات النزوح المتتالية إلى تغيير موازين القوى بين الريف والمدينة حيث كان سكان المدن في سنة 1954 لا يتجاوزون 17% ليصبحوا في سنة 1987 يمثلون 50%، وقد ساهمت كلها في تعقيد أزمة الجزائر وتشابكها جراء الأزمة الأمنية والتدهور الاقتصادي، لذا أصبح من الضروري البحث عن حلول ناجعة وسياسية تنموية قوامها التنظيم والتنظيم الأكاديمي لتحقيق والتوزيع العادل لمختلف السلع والخدمات، في ظل تفعيل حقيقي لمرتكزات الحكم الديمقراطي (شايب الدراع، 2012).

3. المؤثرات الاقتصادية:

يتسم الاقتصاد الجزائري بعدم تنوع مصادر الدخل، حيث يعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر وحيد وقومي، وكأساس لخطط التنمية وهو الأمر الذي أدخل الدولة الجزائرية في مشاكل اقتصادية تمثلت في قلة عملية الإنتاج في قطاعات الدولة (برهان، 2002)، وأهمها القطاع الزراعي والمؤسسات العامة نظراً لانخفاض أسعار النفط سنة 1983، نتيجة تحديد منظمة الأوبك لحصص كل دولة منها دولة الجزائر، كما انخفض دخل الموازنة الجزائرية بنسبة 50% سنة 1986، وهو الأمر الذي كشف بوضوح مشكلات التخطيط التي أحدثت محاولات الإصلاح الاقتصادي من أجل عملية التثبيت الاقتصادي ثم الإصلاح الهيكلي لإحداث التكيف السريع الذي تميز بالانخفاض، وبالتالي تزايد اختلال الموازين الاقتصادية الداخلية منها والخارجية، حيث وصل العجز في الموازنة العامة إلى 13.7% الناتج المحلي سنة 1988 (ناجي، 2006، صفحة 128). وهذا ما اعتبر مؤشرا سلبيا من شأنه أن يؤدي إلى انحسار البنيوي للإعانات الأجنبية لصالح التنمية والحفاظ على النظام، مما دفع الحكومة بفعل سوء حالة اقتصادها إلى اختيار موقف دفاعي أكثر خاصة وأنها كانت تشهد موجات الديمقراطية من نهاية الثمانينات ونهاية الحرب الباردة (عبد الرزاق، 2006). وبرغم التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر إلا أن الوضع بقي كما هو عليه إلى حين وصول فخامة رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" إلى سدة الحكم، حيث قام بإصلاحات اقتصادية هامة سنة 1999 أعطت نتائج إيجابية في إصلاح البنية التحتية كحل أزمة السكن والمديونية وقانون تشغيل الشباب وتدعيم التوازنات المالية، ومنه ارتفاع احتياجات الصرف التي تجاوزت 43 مليار دولار وهو الأمر الذي زاد من الإدارة القومية للإصلاح ووضع خطط تنموية شاملة سنة 2004 (شايب الدراع، 2012، صفحة 10) ومتكاملة كدعم القطاع الخاص وإصلاح النظام المصرفي، ومن ثم مراعاة الاحتياجات إلى وطنية والفردية وفق التحولات السياسية.



4. المؤثرات الثقافية:

يعتبر المتغير الثقافي المؤثر الحاسم في الأزمة الجزائرية، وهذا تبعاً للدور الذي يؤديه فنجد سلبية الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري أثرت في نظرة الفرد وتصوراتهم للنظام السياسي والاجتماعي، فالتشتت الثقافي وتضارب منظومات القيم الاجتماعية والحضارية. أدى إلى نشوء تجمعات عصبوية مشكلة من جماعات مغلقة جنحت إلى التنازع والمطالبة بالتغيير باعتبارها قاعدة الصراع السياسي، حيث اعتبرت هذه الأخيرة بمثابة الإيديولوجية الرسمية ذات الطابع السياسي، التي تكوّن القاعدة الاجتماعية ذات الطابع الديني لتحريك ومواجهة التخلّف الاجتماعي، مما يجعل ثقافة الديمقراطية الغربية عملية معقدة وذلك لتناقض القيم العربية الإسلامية ونظيرتها الغربية (اسماعيل، 2003، صفحة 391). ولكن رغم كل العوامل الثقافية المتعددة والمتشابكة والمعقدة التي يصعب حلها في وقت قصير، ظهرت مواجهات التصدي لحلها عبر محاولة إحلال الحكم الديمقراطي بترويض المجتمع الجزائري للقبول بالتعددية والتأقلم الدولي فنجد الاستراتيجية الجديدة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" تمثلت في استغلال التراكم الدبلوماسي الإيجابي الذي تحظى به الجزائر والعمل على إعادة بعث الجانب الثقافي والوثام السياسي هذا الأخير الذي لقي اهتماماً على الصعيد الدولي، (عبد الرزاق، 2006، صفحة 191) وبالتالي تم تجنيد كافة الوسائل والإمكانيات للتغلب على هذا المؤثر الصعب بما في ذلك تفعيل وسائل التنوير، التربية، التعليم والإرشاد، وحتى وسائل الإغرام القانونية التي تبقى ضرورية لردع كل الانحرافات والتكتل من أجل توسيع قاعدة الديمقراطية كنظام سياسي (علي خليفة و عبد الفاتح، 2009).

وفي إطار ما سبق فإنّ التحوّل الديمقراطي الذي شهدته الجزائر منذ فبراير 1989 ليس تحوّلاً تلقائياً، وإنّما وقف وراء ذلك التحوّل الكثير من المؤثرات الأمر الذي دفع الشعب الجزائري إلى الإضرابات وأعمال العنف سنة 1988، في نطاق ما اصطلح عليه بخريف الغضب الذي شمل كامل التراب الوطني بمجاهات وأعمال شغب ضدّ رموز النظام رغبة في الحصول على وضعية انتقالية (محمد، 2008)، والتي صارت في الأدبيات السياسية والإعلامية مرتبطة بالمعارضة نتيجة طابعها العنيف الذي أدخل النظام في حلول ووعود إزاء هذا السبيل الجماهيري.

وانطلاقاً من فعالية العوامل الداخلية في التأثير على النظام السياسي ودفعه لمسايرة عملية التحوّل الديمقراطي، فإن الأمر لا يقل أهمية بالنسبة للعوامل الخارجية من حيث خلقها لضغوطات فرضت توجهات واحدة اتساقاً مع تحولات النظام السياسي الدولي.

III. العوامل الخارجية للتحوّل الديمقراطي

لعبت العوامل الخارجية أثراً بالغاً في التحولات الديمقراطية في البلدان النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة والمتمثلة فيما يلي:



1. تداعيات الحرب الباردة:

لقد كانت من تداعيات الحرب العالمية الثانية تأسيس نظام دولي ثنائي القطبية تحكمته فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كقوة عظمى بعد انهيار الدول الأوروبية ومع إتباع سياسة الاستقطاب (فاضل زكري، 1995)، استطاعت كل من واشنطن وموسكو تكوين كتلة في مواجهة الأخرى. فانقسمت وحدات النظام الدولي إلى كتلتين متضاربتين، الكتلة الغربية عبر عنها حلف شمال الأطلسي 1949 بزعامة واشنطن، والكتلة الشرقية عبر عنها حلف وارسو 1955 بزعامة الاتحاد السوفيتي (انوا عبد المالك، 1985) وتميز الحليفتين بالتناقض الإيديولوجي سواء على مستوى قمة النظام أو على مستوى الأطراف الفاعلة، ففي حين سادت الاشتراكية ذات الديمقراطية المركزية القائمة على التخطيط المركزي في دول الكتلة الشرقية، نشرت واشنطن الرأسمالية ذات اقتصاديات السوق الحر والنظم الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية، وكما ميّزت العلاقة بين الكتلتين حرب باردة بنيت على أسس إيديولوجية ادّعت خلالها الدول الرأسمالية أنّها حاملة لمصالح الحرية الفردية، وفي المقابل فنّدت الاشتراكية ذلك بأن الديمقراطية الغربية زائفة كون رؤوس الأموال هي التي تسيطر عليها، وأنها تعاني انعدام المساواة بين الغني والفقير، وبالتالي لا تستطيع توفير المناخ الجيد للمشاركة السياسية، وقد امتدحت الدول الاشتراكية نفسها بالديمقراطيات الشعبية التي يتساوى فيها الأفراد ويغيب عنها الاستغلال، وبهذا بلغ الصراع الإيديولوجي في فترة الحرب الباردة بين الاشتراكية والرأسمالية ذروته (عمر، 2009).

2. النظام الدولي الجديد:

مع تفكك الكيانات السابقة للعديد من دول العالم كالاتحاد السوفيتي السابق ودول البلقان وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تتربع على قمة الهرم الدولي، مما دفعها إلى ترويج النظام الجديد إعلاميا وسياسيا منذ أواخر الثمانينات باعتباره شكلا من أشكال التحول الكبير في طبيعة العلاقات الدولية ومضمونها، وذلك لتكريس زعامتها السياسية للعالم وتفردا بالقرار الدولي بحكم قيمة اقتصادها العالمي، الذي وصفه الكثير أمثال "فوكو ياما" بأنه يمثل سقف العالم أو نهايته. لأنه يعبر عن الانتقال من مرحلة الصراع الإيديولوجي إلى مرحلة التعايش القائم على التعاون وحل المشاكل الدولية إلى جانب اعتبار الديمقراطية قيمة إنسانية حقيقية وكبيرة يجب تكريسها، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات، حاولت أن تستغل هذا التحول الجديد والمفاجئ في الوضع الدولي لتكريس تفردا بزعامة العالم (مفيد، 1990).

3. الضغوط الاقتصادية:

تشير العلاقات الاقتصادية على أنّ دول عالم الجنوب قد استجابت منذ الوهلة الأولى لضغوط المؤسسات الدولية المانحة، التي دفعت بها إلى الاندماج في آليات ومؤسسات الاقتصاد العالمي. فالدولة الجزائرية منذ الثمانينات شهدت إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية التي دخلت بها في تطبيق الخصخصة منذ اجتماع مجلس الوزراء على ذلك في يوم 9 أبريل 1994 الذي أكد على مجموعة مبادئ تمنح المؤسسات العامة الاستقلالية القانونية، وتقبل بإنشاء شركات قابضة تخرز أسهم الشركات العامة والسماح بإقامة مشروعات مشتركة مع رأس المال الأجنبي (برهان، 2002) مما



جعلها في وضع تحتاج فيه إلى المساعدات الخارجية وهو الأمر الذي أوقعها أسيرة المؤسسات الدولية المانحة في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية . وحسب ما يراه العديد من المفكرين ومن بينهم " صامويل هانتقوتون " فإن التغيرات الجذرية للبنية لاققتصادية الدولية شكّلت أدوات ضغط ساهمت في التحولات السياسية الحديثة وهذا ما سيتوضح من خلال التالي:

4. المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي):

في التسعينات توسع الاتحاد بشكل ملحوظ ليتحول من اثني عشرة إلى خمس عشرة دولة من ضمنها السويد وفلندا والنمسا، إضافة إلى دخول عشر دول من وسط وشرق أوروبا مؤخرًا لتسجل المنظومة الأوروبية خطوة مهمّة في ازدهار ورخاء دول الاتحاد نظرًا للفوائد الاقتصادية التي ستجنيها لقاء انضمامها إلى التكتل الأوروبي من جهة وتقليص حجم اعتمادها على أمريكا كقوة اقتصادية وعسكرية عالمية من جهة أخرى، وبذلك شكلت المجموعة الأوروبية أداة ضغط على معظم الدول للتخلي عن الدكتاتورية والتحول إلى الديمقراطية خاصة بعد تنظيمها لحركة أقطارها في ظل سوق واحدة وعملة واحدة وهي اليورو، (ابراش، 2001) وهو الأمر الذي جعل قوّة الاتحاد الأوروبي من العوامل الخارجية في تحريك النقلة السياسية للمغرب العربي بوجه عام ودولة الجزائر بوجه خاص غير أن السياسة الأمنية والقضاء على الإرهاب يشكّلان أولّ انشغالات الحكومة الجزائرية . الشيء الذي أثر سلبا على الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، (عبد العظيم، 2007) ولكن هذا لا ينفي توقيع عقد شراكتها مع الاتحاد الأوروبي منذ مارس 1977 في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا بعد مراجعة الاتحاد لسياسته الجوارية مع تركيزه على دعم التحوّل الديمقراطي.

فضلا عن هذا شهدت العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مؤخرًا تطورا ملحوظا، حيث تم تعزيز الحوار السياسي لاسيما إنشاء وانعقاد أول اجتماع للجنة الفرعية حول الحوار السياسي والأمني وحقوق الإنسان بالإضافة لمشاركة الجزائر في السياسة الأوروبية الجوارية المحددة، علاوة على هذا يتابع الاتحاد الأوروبي عن قرب التحولات التشريعية التي تشهدها الجزائر مؤخرا ويعرب عن أمله في أن يعمل تنفيذها على التعزيز الفعلي للديمقراطية ودولة القانون.

5. المؤسسات الدولية المانحة:

لقد مضى أكثر من عشرين سنة على بدء المؤسسات المالية الدولية في تنفيذ برامج التكيف الهيكلي كورقة استراتيجية لتخفيف الفقر عبر استنساخ سياسيات الخصخصة والتحرر، ويعتبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أقدم لمؤسسات المالية الدولية وأكثرها شهرة منذ عام 1944 للترويج للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي ، بالإضافة إلى بنوك التنمية الإقليمية، كبنك التنمية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي وبنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية الإفريقي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (صابرين ، 2008) .

فهدده المؤسسات تعمل كلها علي توفير أشكال الدعم المالي للحكومات في الدول النامية ،وفي الثمانينات من القرن الماضي بدأت المؤسسات المالية الدولية بفرض شروط صارمة على القروض التي تمنحها، الأمر الذي أثر سلبا على العديد من الدول المقترضة ومن بينها الجزائر التي تضاعفت أزمته منذ صيف 1991 حتى ربيع 1994 في جميع



الأبعاد والميادين (A.Dhmani, 1998)، نتيجة عجزها المالي واشتداد التبعية للواردات وتفاقم العجز في الميزانية بسبب ثقل الديون الخارجية التي بلغت 86% سنة 1993 بحيث تدهور الوضع. مما فرض عليها اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية بإتباع الخطوط العريضة لبرامج التكيف الهيكلي المفروضة من طرف المؤسسات المانحة وأهمها التخلي عن تنظيم الأسعار وتخفيض قيمة العملة والتجارة الخارجية ورفع أسعار الفائدة وإعادة هيكلة جهاز الإنتاج والخصخصة التي اعتمدها صندوق النقد الدولي (صالح، 2012، الصفحات 159-160) ففي الواقع يظهر جليا أن الضغوط المالية الدولية تلعب، دورا كبيرا في التأثير على الدول النامية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بحيث تجعلها تنجر وراء الشروط المفروضة عليها مقابل حصولها على القروض التي تحتاج إليها، مما يؤثر في تجسيد التحولات الديمقراطية .

IV. تداعيات التغير السياسي على التغير الاقتصادي:

ان الاستقرار السياسي يساعد على ترشيد الاقتصاد ودفعه إلى المسار الصحيح، كذلك فان تقدم مسيرة الاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى توطيد الاستقرار السياسي وترسيخ التجربة الديمقراطية (نجم). وبالنسبة للدولة الجزائرية فقد تسارعت الأحداث التي عايشتها منذ انتفاضة أكتوبر 1988 فإلى جانب الإصلاحات السياسية تزايدت المحاولات للإسراع بالإصلاحات الاقتصادية بغية التحول إلى اقتصاد السوق، و لعل أهمها تمثل فيما يلي:

1. استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية:

أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، تمثلت في القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية .

2. الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط :

لتسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي فإن قانون 88-02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بنظام التخطيط وضع على الطريق إجراء التخطيط اللامركزي، ومن ثم فإن التخطيط يسعى ليرتبط حول الاستثمارات الاستراتيجية والاستثمارات اللامركزية .

3. تعميق مبادئ القطاع الخاص الوطني:

عبر تشجيع السلطات العمومية للقطاع الخاص على ممارسة كل حرياته الاقتصادية، وهذا بتخلي الدولة عن السياسات السابقة التي تضع قيود أمام المستثمرين الخواص و تحرير الاقتصاد بالاعتماد على آليات السوق لتحرير الأسعار و القطاع الخارجي، بحيث سمح القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج، لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر (عبد القادر و غراية، 2012).



4. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة:

حسب نصوص قانون النقد والقرض المؤرخ في 14/04/1990 (الجمهورية الجزائرية، 1990)، فإنه يرخّص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو لمؤسساتها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني.

5. وضع تأطير جديد للأسعار:

ذلك من أجل إعادة إعداد آلية للأسعار كأداة ضبط، ففي السابق لا تظهر آلية الأسعار بأنها استعملت كأداة ضبط، وهذه الآلية عملت عن طريق الكميات، ولكنها اصطدمت بسياسة الدعم الهامة المتعلقة بالمنتجات الضرورية، أما القانون رقم 89-12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية يفرق بين نظامين كبيرين هما: الأسعار القانونية الإدارية الموجهة أساسا لتدعيم القدرة الشرائية بشكل مباشر أو غير مباشر للأفراد أو النشاط الإنتاجي والأسعار الحرة الموجهة لتحسين عرض السلع (تشجيع مباشر للإنتاج عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار).

6. إعادة تنظيم التجارة الداخلية:

ذلك بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة (الفقرة 41- قانون المالية التكميلي 1991 والمنشور رقم 63 المؤرخ في 1990/08/20 بوزارة الاقتصاد)، وعودة المنافسة (مرسوم سبتمبر 1988 يلغي كل الاحتكارات المتحكممة في الاقتصاد الجزائري وغير المؤسسة عن طريق القانوني) (Hocine, 1991).

7. إعادة تنظيم التجارة الخارجية:

عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية (قانون المالية التكميلي 1990)، ويسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية، وفي تجارة الاستيراد (تعليمية رقم 03-91 بنك الجزائر في ماي 1991)، وتشير هذه التعليمية إلى أن أي شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر يمكن أن يقوم بالاستيراد في كل السلع بدون اتفاق أو تصريح مسبق ما عدا القيام بتوطين العملية لدى بنك وسيط معتمد.

8. إعادة هيكلة الدين الخارجي:

أمام تزايد الديون الخارجية للجزائر، وما ترتب عنه من عبء الإيرادات من العملة الصعبة للبلاد حاولت التخفيض من هذا الوضع وذلك لتخفيف ضغط خدمة الديون. وفي أبريل 1991 بعد توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي تم تعميق الإصلاحات الاقتصادية بإصدار "نصين" أساسيين هما:

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى النظرة القديمة التمييزية بين الاستثمار الخاص والعام.



- المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات وكذا إدخال أدوات جديدة في التجارة مثل التوريق Factoring والتمويل الإيجاري Leasing.

وبسبب تراكم الأعباء لخدمات الدين الخارجي ، قامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام برنامج للاستقرار الاقتصادي (94-95) ، و التزمت الجزائر بتنفيذ هذا البرنامج إلزاما شهد به حتى المدير العام لصندوق النقد الدولي " ميشال كامدسيس " وخاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية و الميزانية و تحرير التجارة الخارجية. (د.الهادي، 1996)

ولكن وانطلاقا من الواقع المعاش، فإن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر منذ الثمانينات لم تكن تحظى بالجانب الإيجابي فقط، لذا تعددت آثارها ونتائجها ابتداء من برنامج "التعديل الهيكلي" وصولا لبرامج "الإنعاش الاقتصادي" و "دعم النمو" التي جاءت كنتيجة حتمية، حيث لا يزال الفساد يسيطر على الاقتصاد الوطني كما تزال البيروقراطية عائق أمام العمليات التجارية و الاستثمارات الأجنبية بالرغم من مساعي الدولة للحاق بركب الاقتصاد العالمي.

الخاتمة:

في الأخير ومن كل ما سبق يتضح أن النزعة الديمقراطية والاقتصادية على حد سواء تشكل توجها حديثا نوعيا من حيث التفسير والتحليل، فمهما تكن الظروف التي أدت إلى نشوء الديمقراطية، فإنها تؤثر على الوضع الاقتصادي، ونفس الشيء بالنسبة للاقتصاد وإصلاحاته فكلما ازدادت قوة الاقتصاد ازداد رسوخ الديمقراطية واستمرارها والأكد أن الجزائر كغيرها من الدول النامية تحتاج إلى فترة زمنية لا يستهان بها لتطوير آليات الديمقراطية الحقيقية، فرغم أن الشيء الثابت يوحى بأنها تجاوزت فكرة من أين تبدأ، إلا أن بدء خطوات عملية فعالة يتطلب استعادة دور المؤسسات الاقتصادية ومنح الشعوب فرصة حقيقية للمشاركة وتحقيق التنمية بصفة عامة.

وهو ما يوضح لنا النتائج المتوصل إليها كالتالي:

- بدراسة العلاقة بين التحول الديمقراطي والامكانيات الاقتصادية في الجزائر تبين ان العامل الاقتصادي يلعب دورا بالغ الاهمية في التحول الديمقراطي.
- فتحت بداية التغيير السياسي مند اواخر الثمانينات افقا جديدة للتغيير الاقتصادي.
- يتميز الاقتصاد السياسي في الجزائر بخصوصية تداخلت فيها الاعتبارات الاقتصادية، وتباينت فيها الانعكاسات الداخلية والضعفوط الخارجية بشكل معقد.
- توظيف التحول الديمقراطي الشكلي ، يعتبر من الاسباب الرئيسية التي ساهمت في الاثار السلبية للتجارب التنموية.

وهو ما يقودنا الى طرح مجموعة من التوصيات التالية:



- يمكن للسلطات المعنية استغلال الاحتياطات المالية التي تتمتع بها الجزائر لبناء اقتصاد قوي .
- بالتوازن النسبي بين الاصلاحات الاقتصادية والسياسية ، تزيد فرصة تجسيد مشروع مجتمع متكامل .
- تحسين اوضاع قطاع الاقتصاد السياسي يتطلب التحكم اكثر في الوضع الخارجي الذي يؤثر بشكل كبير على الوضع الداخلي في الجزائر .

قائمة المراجع:

- انو، عبد المالك . (1985). تغير العالم .مجلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 5.
- إسماعيل ، ع، وعبد الحليم ، و . (2003). في المجتمع و السياسة . القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- اسماعيل، ق . (2003). مستقبل الديمقراطية في الجزائر . لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية.
- ابراش، ا . (2001). الديمقراطية بين عالمية الفكر وخصوصية التطبيق مقارنة للتجريد الديمقراطي في المغرب . المغرب :الدار البيضاء.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (14 / 4 / 1990). قانون النقد والقرض. (16)، المادة 187. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- بلحاج صالح. (2012). أبحاث وآراء في مسألة التحوّل الديمقراطي بالجزائر. الجزائر: مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة بالجزائر.
- برهان، غ . (2002). مستقبل الديمقراطية في الجزائر . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
- خالد، ا " . (2004). إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر . "مجلة المستقبل العربي".
- د. الهادي خالدي المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي دار الهومة للنشر افريل 1996 ص 193.
- شايب الدراع، ب . (2012). التحول الديمقراطي في الجزائر . المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية 08.
- صابرين السعو . (2008)، اساسيات المؤسسات المالية الدولية ، الاتحاد الدولي لل نقابات، يوم 2020/08/16 من الموقع : https://www.itucsi.org/IMG/pdf/challenging_IFI_arabic.pdf.
- صامويل، ه . (1993). الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة . عبد الوهاب، ع، الكويت : دار الصباح.
- عبد القادر . ب.، غرارية. ز. (2012)، دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، بشار، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية.



- علي خليفة. ا، عبد الفاتح. م، (2009). لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة الدول العربية مع دول أخرى، (ط8)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عمر، ح. (2009). أوباما وحدود التغيير في الشرق الأوسط. مجلة مدرات استراتيجية، العدد 1.
- عبد العظيم، م. (2007). تأثير العوامل الخارجية على الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية 2004-2001، رسالة دكتوراه، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة.
- عبد الرزاق، ر. (2006). التحولات الديمقراطية في القارة الأفريقية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- عنصر، ا. (1999).، التعددية السياسية في الجزائر الواقع والآفاق. الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، عمان: المملكة الأردنية الهاشمية.
- عنصر، ا. (1996). التجربة الديمقراطية في الجزائر اللعبة و الرهانات، المؤتمر الدولي حول تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومؤسسة الأهرام ومنظمة حقوق الإنسان القسنطينية.
- غسان، م. (2008). الإصلاح الاقتصادي من منظور فكري. دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
- فاضل زكري، م. (1995). السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية. بغداد: مطبعة سطيف.
- محمد، م. (2008). الأصول السوسيو تاريخية للسلطة السياسية الجزائر: 1962-2002: دراسة أنثروبولوجية (رسالة دكتوراه)، تلمسان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة تلمسان.
- محمد عامر، ا. (2002). التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري. ليبيا: دار الرواد.
- مفيد، ن. (1990). النظام الدولي الجديد: الامكانيات وغياب الاستراتيجية والمعايير. مجلة عالم الفكر، العدد 4.
- ناجي، ع. (2006). النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية. قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية.
- نجيم، م.، التنمية الاقتصادية أولا أم الديمقراطية، اطلع عليه يوم 2020/12/9 من الموقع: www.nadorcity.com
- A.Dhmani. (1998). L'Expérience Algérienne Des Réformes Problématique D'un Transition A L'économie De marché. l'Afrique du Nord: CNRS.
- Hocine, B. (1991). *La réforme économique en Algérie*. Algerie: OPU.